

Abstract:

الملخص:

Employment policy in Algeria between reality and prospects

The development on its various forms is based on a fundamental pillar which is employing the active workforce which is looking for a job. On this basis, the Algerian state provide jobs more particularly for young people, by adopt effective operational policy to carry out of the phenomenon of unemployment on one hand and contribute to push forward the national development on the other hand. On this basis, the concerned ministries by employment involved the active workforce by incorporating policies in order to support and to assist the young people to get jobs or creating small enterprises. Among these mechanisms: National Agency for supporting youth employment and the National Agency for conducting the mini-loan and the National Insurance Fund loan on unemployment ... etc. Reality has proven the success of these systems to alleviate unemployment and provide jobs opportunities for young people

تقوم التنمية بشتى أشكالها على دعامة أساسية وهي تشغيل القوى العاملة النشطة الطالبة للعمل ، وعلى هذا الأساس ومن توفير مناصب الشغل لفئة الشباب بشكل أخص تعمل الدولة الجزائرية على اعتماد سياسة تشغيلية فعالة تقضي على ظاهرة البطالة من جهة وتساهم في الدفع بعجلة التنمية الوطنية من جهة أخرى . وعلى هذا الأساس عملت الوزارات المعنية بالتشغيل بالتكفل بالقوى العاملة النشطة من خلال تجسيد أجهزة تساعد في التشغيل وتدعم الشباب في الحصول على مناصب عمل أو خلق مشروعات صغيرة تدعمها الدولة سواء بالتمويل أو العتاد . ومن بين هذه الآليات أو الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة... إلخ . وقد أثبت الواقع نجاح هذه الأجهزة في التخفيف من حدة البطالة وتوفير العمل للشباب.

مقدمة

تهدف عملية التنمية في أي بلد إلى الوصول إلى الاستخدام الأمثل لكافة طاقات المجتمع المادية والبشرية ، وهذا من أجل ترقية اقتصادية واجتماعية لمجموع السكان . ولكنه رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية وكذا اختلاف النماذج المطبقة لم تتمكن الدول من الوصول إلى تحقيق استخدام كامل للموارد البشرية .

1- مفهوم سياسة التشغيل :

سياسة التشغيل تعني " الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (شركات أو مؤسسات عامة وخاصة) عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين . وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الإقتصادي-الإجتماعي القائم ونظرته إلى العمل وحق المواطن فيه " ¹.

إن التشغيل هو وضعية أولية بالنسبة للوضعيات الأخرى ، فالمتقاعد والطالب اللذان يعملان هما على سبيل المثال مشغولان . كذلك يعتبر كل شخص في إجازة راحة أو إجازة مرضية وكل شخص متوقف عن العمل منذ أقل من شهر وكل شخص يتابع تربيصا لتحديث المعلومات أو لتحسين المستوى في إطار عمله أيا كان مكان التربيص ومهما كانت مدته وكذا كل شخص يعمل نصف الدوام شخصا مشغولا ².

ويعرف محمد جمال برعي القوى العاملة بقوله :

" يعرف إصطلاح القوى العاملة في مجتمع ما بأنه ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استخدامه في النشاط الاقتصادي ، وهو يتناول عدد جميع السكان باستثناء غير القادرين عن العمل أي أن القوى العاملة تمثل جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والمحصورين بين سن 65.18 سواء منهم الذين يعملون والمتعطلون الذين يرغبون في العمل ويقدررون عليه والذين يبحثون عنه ولا يجدونه " ³.

جاء مفهوم سياسة التشغيل في الميثاق الوطني للدولة الجزائرية سنة 1976 على

أنها:

" اشتغال مجموع السكان القادرين على العمل بإحداث مناصب العمل كهدف أساسي للتنمية ، أي العمل على إحداث مناصب الشغل على نطاق بحيث يمكن القضاء على

البطالة والعمل الجزئي ، مع الأخذ بعين الاعتبار التوسع باتجاه قطاع التكوين المهني أي البحث عن التطابق بين سياسة التشغيل والتكوين المهني " 4 .

تعتمد سياسة التشغيل من منطلقاتها النظرية على فكرة التشغيل الكامل والتي تعني التوافق بين احتياجات القوى العاملة في الاقتصاد الوطني وبين فرص العمل التي تلي هذه الاحتياجات .

- المفاهيم المرتبطة بسياسة التشغيل :

يرتبط مفهوم التشغيل بالعديد من المفاهيم القريبة منه ومن بين هذه المفاهيم المرتبطة ما يلي :

أ . السكان : يعرف السكان على أنهم وضع المجتمع بالنسبة لعدد الناس ودرجة أو كثافة السكان بالنسبة للمكان ، أو المجموع الكلي للناس الذين يقطنون منطقة معينة . وفي العلوم الاجتماعية يعرف السكان دائما في ضوء الإقامة أو المنطقة المحلية التي يشغلونها ، وينظر إليهم كجماعة من الناس لديها خصائص مشتركة بيولوجية ، قانونية ، اجتماعية واقتصادية 5 .

ب- السكان في سن العمل :

تعتبر الإحصاءات الدولية أن " حدود سن العمل تبتدىء من 15 سنة لتنتهي عند سن 64 سنة لكلا الجنسين " 6 .

وفي الجزائر تبين حدا سن العمل المستخدمة بتباين الإحصاءات الصادرة سواء عن وزارة التخطيط والمحافظة الوطنية للإحصاءات أو جهات رسمية أخرى ، فوفقا للتعداد العام للسكان والسكن الثاني الذي أجري عام 1977 بالجزائر " فإن حدي سن العمل المعمول بها عند تنفيذ هذا التعداد هي (59-18 سنة) لكلا الجنسين " 7 . وفي آخر إحصاء سكاني للجزائر بلغ عدد السكان 35.1 مليون نسمة حتى الفاتح جانفي 2009 . وعن تشكيلة السكان على أساس كل 10 آلاف نسمة فقد أبرز التوزيع بحسب الأعمار أن السكان الأقل من 15 سنة يمثلون 28 % ، وفئة البالغين سن النشاط من (15-59 سنة) تقدر بـ 64.4 % ، وفئة العمر الثالث (60 سنة وأكثر) تقدر بـ 7.6 % . وتجدر الإشارة إلى أن حصة السكان الأقل من 5 سنوات أكبر من فئة الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وتسع سنوات نتيجة استئناف الولادات التي لوحظت خلال السنوات الأخيرة 8 .

ج . القوى العاملة :

وتعرف القوى العاملة بأنها " مجموع عدد السكان الذين من وظيفتهم إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها كل الناس في المجتمع ، ونطلق على القوى العاملة اسم السكان النشطين اقتصاديا " .⁹

وتنقسم القوى العاملة إلى قسمين أساسيين هما المشتغلون والمتعطلون . فالفرد المشتغل هو :

" الشخص الذي كان يعمل يوم إجراء التعداد أو عمل عملا مأجورا ستة أيام متتالية على الأقل خلال الشهر الذي تم فيه إجراء التعداد " . أما الفرد المتعطّل فهو " الشخص الذي يملك القدرة والاستعداد والرغبة في العمل لكنه لا يعمل ولا يجد عملا رغم البحث عنه " .¹⁰

د . السكان النشطون :

جاء تعريف للسكان النشطين أنه " يشمل الأفراد المشتغلون ، ومن هم بدون عمل و يبحثون عن شغل . ويفرق في هذا الصنف بين من اشتغل في السابق ومن لم يشتغل " .¹¹

كما أن السكان النشطين : " يضم كل الأشخاص المنتجين خلال الفترة المرجعية وهي فترة إجراء التعداد إلى فئة الأشخاص المشتغلين الذين هم في سن العمل وكذا الأفراد الذين لا يعملون وسبق لهم العمل و الباحثين عن العمل ، ولم يعملوا سابقا وهم في سن العمل " .¹² يظهر التعريفان السابقان اختلافا في كون التعريف الأول لا ينص صراحة على ضرورة بلوغ سن العمل رغم أن العودة إلى تعريف المشتغل والمتعطّل في الجزائر تفيد بضرورة بلوغ سن العمل ، في حين أن التعريف الثاني يقوم أساسا على سن العمل . وتبقى مسألة التعريف الحسابي للمجتمع النشط خاضعة للتفسيرات التي تعطى للتعريف المستخدم.

إن حدي السن بالنسبة للقوى العاملة ليس شرطا ضروريا لتحديد النشيطين اقتصاديا من الناحية الواقعية ، فإنه شرط أساسي من الناحية الإدارية والقانونية.وعليه يمكن اعتبار التعليم ، التكوين ، المدة الشرعية للخدمة الوطنية وسن التقاعد عوامل مؤثرة في معدلات النشاط الاقتصادي وبالتالي طلب التوظيف .¹³

هـ. البطالة والعمالة :

البطال هو " الإنسان القادر على العمل الراغب فيه والباحث عنه ولكن لا يجده ، كما يعني أن يكون الفرد في سن العمل وقادر عليه جسميا وعقليا وراغبا فيه وببحث عنه ولا يجده ، مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا توافرت له فرصة العمل " ¹⁴.

وتمثل البطالة الفرق بين عرض العمل والطلب عليه ، كما أن هناك قسم آخر من موارد العمل يضيع على شكل عمالة ناقصة ، وهي تنقسم إلى قسمين :
أ- العمالة الناقصة كميا: وهي عدم اشتغال العامل كل وقته بل بضع ساعات أسبوعية فقط على عكس العامل الاعتيادي .
ب- العمالة الناقصة نوعيا: وهي الاشتغال في أعمال دون الطاقة الإنتاجية وقدرة وإمكانات العامل وبأجرة أقل.

2- العوامل المؤثرة في سوق الشغل :

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على سوق الشغل نوجزها فيما يلي :
أ - العوامل الديمغرافية : فعدد السكان في سن النشاط في تزايد مستمر مما يتطلب إحداث فرص عمل إضافية في السنوات القادمة .
ب - المستجدات النوعية : تتصل بإعادة هيكلة الاقتصاديات وخصخصة المنشآت العمومية .

ومن الإشكاليات المطروحة في سوق العمل هي التحولات التكنولوجية المعاصرة وضرورة إعطاء المردودية اللازمة للجهاز الإنتاجي القائم وتنويع الصادرات وجذب اليد العاملة في القطاع الفلاحي ¹⁵.

ج- العوامل الهيكلية: وتتمثل في التوسع المستمر لنظم التربية والتعليم والتدريب وتنامي عدد المقبلين على سوق العمل من كل المستويات. وحسب علماء اجتماع التنمية وعلماء الاقتصاد فإن عمليتا التعليم والتكوين ضروريتان لأنهما ترتبطان بالتعليم، حيث أصبحتا مهمتان في إعداد العمالة التي تتماشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية المتجددة. كما تمكنان العمالة من الاندماج بشكل جيد في العمل حتى يرتفع مستوى الأداء الإنتاجي في المجتمع ¹⁶.

د - إرتفاع معدلات البطالة: تبين من استقصاء دولي أجري حول آراء الشباب من قضايا أساسية فعالة في تغيراته الإدراكية أن مشكلة عدم العثور على فرصة عمل من الأمور الجوهرية التي يعانيها شباب دول العالم الثالث من دون تقديم التأهيل المناسب ، وأن الوظائف المتوقعة في القطاع الحديث في الثمانينيات للذين أتموا دراستهم تمثل في الجزائر 28 % وفي سوريا 72 % وفي الفلبين 74.2 % وفي الشيلي 66 % . وما تبينه الإحصاءات هو أن الذين أتموا تعليمهم ومن المفروض حصولهم على فرص عمل وإدماجهم في الاقتصاد القومي لم يستوعب منهم القطاع الحديث سوى نسبة ضئيلة كانت في الجزائر 7.5 % وفي سوريا 12.2 % وفي الفلبين 8.6 % وفي الشيلي 25.7 % . وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن النظم التعليمية في دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي لم تكن قادرة على ربط برامج التعليم بخطط التنمية ، أي أنها لم تهيء الشباب لمهنة محددة لها علاقة بالواقع المحلي وسوق العمل.¹⁷

هـ- مساهمة المرأة في سوق العمل : تعود المشاركة المتزايدة للمرأة في العمالة النشيطة إلى عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وتربوية وعوامل التشريعية .

4- أجهزة التشغيل في الجزائر:

أولت الجزائر عناية كبرى لسياسة التشغيل عن طريق وضع آليات وبرامج تشجع التشغيل في مختلف المجالات ولكل الفئات والمستويات الاجتماعية ، ومن هذه الآليات :
- الوكالة الوطنية التشغيل (ANEM) :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 259/90 المؤرخ في 08/09/1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17/06/1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 69/62 المؤرخ في 29/11/1962. للوكالة مهام أهمها تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب ، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات وأصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص باستثناء الإدارة العمومية . وجاء القانون رقم 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن

التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.¹⁸

- مديرية التشغيل بالولاية :

أسست بموجب المرسوم 50/02 المؤرخ في 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها ، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات الثمانية والأربعين في الجزائر .

تشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب ومهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها في تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ. وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية وهي:

أ- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بانجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية ، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

ب- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة : وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع ، موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالأخص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر.

ج- برنامج عقود ما قبل التشغيل : ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا وهو موجه لإدماج الشباب المتحصّلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة . وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصّلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين ، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويبرز أكثر نجاح البرنامج من خلال النتائج التي حققها حيث استفاد خلال سنة 2004 لوحدها أكثر من 60 ألف شاب من عقود ما قبل التشغيل ، كما سطرت الأهداف بالنسبة للسنوات الخمس التالية أين كان من المتوقع إدماج أكثر من 300 ألف شاب جامعي. مناصب الشغل التي استفاد منها الشباب البطال في إطار هذه البرامج التي سمحت خلال الثلاثي الأول من سنة 2004 بإنشاء ما يقارب 293 ألف و 368 منصب شغل عبر كامل التراب الوطني ، منها نحو 182 ألف في إطار التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العمومية و 100 ألف منصب آخر في إطار برنامج الأشغال العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة وأزيد من 40 ألف منصب في إطار عقود ما قبل التشغيل . وكالة التنمية الاجتماعية توصلت إلى توظيف 40 ألف و 213 شاب جامعي وتقني سامي بطلال في مدة جد قصيرة لا تتجاوز الثلاث أشهر من بداية سنة 2004.

وتناول المدير العام المساعد لوكالة التنمية الاجتماعية مولود مزياني الموضوع ذاته حيث أكد أن برنامج عقود ما قبل التشغيل يعد محطة لبناء المستقبل المهني للشباب الحاملين للشهادات الجامعية للاندماج في سوق العمل من خلال هذا البرنامج الذي يمكنهم من اكتساب خبرة وتعزيز مؤهلاتهم للتوظيف.¹⁹

- وكالة التنمية الاجتماعية :

وهي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني ، تأسست عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، مهامها تمثلت في ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة وكذا تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستخدم في انجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع .

وقد تطورت مهام الوكالة بعد المنشور الوزاري رقم 29 جوان 1998 المتضمنة الإجراءات التطبيقية لبرنامج الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات الجامعية في إطار عقود ما قبل التشغيل ، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 المتعلق بالإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات الجامعية و التقنيين

السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية . هذا المرسوم كمل بالمرسوم التنفيذي رقم 102/04 بتاريخ 2004/04/01 والذي خصص لبرنامج الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات الجامعية في إطار إدماج ذوي الشهادات ضمن عقود عمل مؤقتة .

لقد عمدت الدولة إلى خلق أجهزة وبرامج جديدة للتشغيل تمثلت في :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

وهي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التضامن والتشغيل الوطني تأسست عام 1997 . ومن مهامها تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع، وإعلام المستثمر الشاب أو صاحب العمل الحر بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه. وكذا إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة. بالإضافة إلى ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة والمشاريع الحرة سواء خلال فترة الانجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط .

إن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة أو أي عمل حر ومن يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ، ويختص بهؤلاء الطلبة الخريجين الجامعيين ممن تتوافق شهاداتهم مع الأنشطة التي تدعمها الوكالة ، بالإضافة إلى كل شاب حامل لشهادة مهنية من مراكز التكوين المهني أو المدارس الخاصة أو المعاهد الوطنية. كما تتوجه الوكالة لمن لهم الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات ، مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دينار جزائري ، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على قرض بدون فوائد من الوكالة وقرض بفوائد مخفضة من البنك ومساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

وتكشف إحصائيات ANSEJ أن هذه الآلية منذ نشأتها تمكنت من استحداث 437 ألف و 400 منصب شغل . وتسعى الوكالة إلى بلوغ رقم النصف مليون منصب شغل مع

نهاية 2011 خاصة في ظل التسهيلات الجديدة التي أقرتها الحكومة التي تجعل مدة تسديد الدين تمتد إلى قرابة 13 سنة.²⁰

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) :

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني وهي موجهة للأشخاص البطالين الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة . ويتضمن دور الوكالة :

أ- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة . والقرض المصغر تتراوح قيمته من 30 ألف دينار جزائري وهو قرض موجه لاقتناء المواد الأولية الخاصة بالنشاطات البسيطة والمتزلية ، وهناك القرض الذي يصل إلى 400 ألف دينار جزائري موجه لاقتناء العتاد اللازم لمزاولة النشاط المزمع إنشاؤه ولا يقدم على شكل قرض مالي بل على شكل آلات وأجهزة . وكلا النمطين من القرض يستفيد منه الشباب البطالون المتخرجون من مراكز التكوين المهني أو المدارس التكوينية العامة أو الخاصة ، ولم يستثن الخريجون من الجامعة الحاملون لشهادات متخصصة في الإعلام الآلي والميكانيك والإلكترونيك والبيطرة ... الخ وقد ارتفعت قيمة القرض لتبلغ 1 مليون دينار جزائري . أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة شخصية من المبادر .

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) :

أنشئ الصندوق لصالح البطالين الذين تتجاوز أعمارهم 35 سنة على أن لا يفوقوا 50 سنة من خلال قرارات وتوجيهات المجلس الوزاري المشترك بتاريخ 2003/07/14 والمخصص لتقييم وتقدير أنشطة هذا الصندوق .

ويتراوح مبلغ القرض الذي يمدّه الصندوق للشباب من 5 ملايين إلى 10 ملايين دينار جزائري حيث تقدر مساهمة الشخص بـ 5 % ومساهمة الدولة 25 % أما نسبة الفائدة على القرض فهي ضئيلة جدا .

لقد جاء قانون المالية لسنة 2004 لمنح مزايا جبائية وشبه جبائية لأولئك الذين يقومون بخلق المؤسسات وذلك بموجب المرسوم رقم 02/04 المؤرخ في 03 جانفي 2004 ، ومنذ نشر هذه الإجراءات القانونية التنظيمية قامت المديرية العامة للصندوق بجملة

من الأنشطة لأجل التحضير لإعطاء إشارة الانطلاق للإجراءات بدءا من نهاية مارس 2004 ، وعلى هذا الأساس تم إعداد وسائل التدخل مثل المعاهدات والاتفاقيات مع شركاء الصندوق المباشرين خاصة هيئة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM وكذلك البنوك باعتبارها أطرافا فاعلة لهذه الإجراءات . فهذا الجهاز له من المزايا التمويلية بحيث يسمح بالاستفادة من قرض يتراوح بين 2 إلى 5 مليون دينار جزائري ، علما أن جزءا من هذا القرض بدون فوائد والمبلغ مرتبط بغلاف المشروع الاستثماري الذي لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري .

وقد وسعت الدولة الإجراءات التسهيلية التي تضمنها المرسوم الرئاسي رقم 101/11 المؤرخ في 06 مارس 2011 مجال النشاطات التي بإمكان الشباب البطال- وخاصة خريجي الجامعات وفق عقود الإدماج المهني وما قبل التشغيل- الاستفادة من قروض ANSEJ و CNAC ، إذ خفض المرسوم نسبة المساهمة المالية الشخصية للشباب إلى 1 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما تقل قيمة الاستثمار عن 5 ملايين دينار أو تساويها وإلى 2 % من المبلغ الإجمالي عندما يفوق الاستثمار 5 ملايين دينار ويقل عن 10 ملايين دينار أو تساويها.²¹

خاتمة

في الأخير يمكن القول أن المجهودات التي بذلتها الجزائر والتي تركزت في معظمها على كيفية توفير مناصب شغل لأكبر شريحة ممكنة من طالبي الشغل وخاصة فئة الشباب ومنهم الجامعيون قد أدت إلى انخفاض محسوس في معدل البطالة.

- ¹ خروف حميد وآخرون ، الإشكالات النظرية والواقع . مجتمع المدينة نموذجا ، دار البعث ، قسنطينة ، 1999، ص 161.
- ² خروف حميد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 168.
- ³ خروف حميد وآخرون، المرجع نفسه ، ص 165.
- ⁴ خروف حميد وآخرون، مرجع سابق ، ص ص 168-169.
- ⁵ نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة نشر، ص 338 .
- ⁶ خروف حميد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 173-174.
- ⁷ خروف حميد وآخرون ، المرجع نفسه ، ص 174.
- ⁸ خروف حميد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 175 .
- ⁹ وكالة الأنباء الجزائرية ، " في نتائج آخر إحصاء للسكان " ، يومية النهار، ع 471 ، 2009/05/13 ، ص 24.
- ¹⁰ خروف حميد وآخرون ، المرجع نفسه ، ص 177.
- ¹¹ لزعر علي ، " الشباب والطاقت المعطلة "، دراسات سوسيولوجية . ظاهرة الشباب في الوطن العربي، ع 2 ، ج 1 ، جامعة عنابة (معهد علم الاجتماع) ، أفريل 1991 ، ص 106 .
- ¹² خروف حميد وآخرون ، المرجع نفسه ، ص 182.
- ¹³ لزعر علي ، مرجع سابق ، ص 108 .
- ¹⁴ الغريب عبد العزيز علي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، " التدابير المجتمعية لمواجهة بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي . دراسة تحليلية " ، ع 116 ، السنة 31، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، يناير، فبراير، مارس 2005 ، ص 110 .
- ¹⁵ ناجي سفير ، محاولات في التحليل الاجتماعي ، التشغيل ، الصناعة والتنمية ، ترجمة : الأزهر بوغنبوز ، ج 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، دون سنة نشر، ص 13.
- ¹⁶ بن الشيخ نور الدين ، " علاقة التعليم بالتنمية في المجتمع " ، الباحث الاجتماعي ، ع 2 ، السنة 2 ، جامعة منتوري قسنطينة ، سبتمبر 1999، ص 156.
- ¹⁷ بوعناقة علي ، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص 114.
- ¹⁸ قرقب محمد ، " الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب . عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر " ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، وزارة التشغيل و التضامن الوطني، الجزائر ، طرابلس ، 11 - 13 جويلية 2005، ص 2.

¹⁹ نشرة إعلامية لوكالة التنمية الاجتماعية ، " رسالة وكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي شمال وسط

لوكالة التنمية الاجتماعية بالجزائر العاصمة " ، ع 2 ، الجزائر ، جويلية / سبتمبر 2004 ، ص 08.

²⁰ بلعمري سميرة ، " لونساج تفرج عن 21 ألف مشروع الأسبوع القادم " ، جريدة الشروق اليومي ، ع 3429

، 2011/11/29 ، ص 3 .

²¹ جبارة زين العابدين ، " كل التفاصيل عن مشاريع وقروض لونساج " ، جريدة الشروق اليومي ، ع 3228 ،

2011/03/10 ، ص 3.

قائمة المراجع :

- 1 الغريب عبد العزيز بن علي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، " التدابير المجتمعية لمواجهة بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي . دراسة تحليلية " ، ع 116 ، السنة 31 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، يناير ، فبراير ، مارس 2005.
- 2 بلعمري سميرة ، " لونساج تفرج عن 21 ألف مشروع الأسبوع القادم " ، جريدة الشروق اليومي ، ع 3429 ، 2011/11/29 .
- 3 بن الشيخ نور الدين ، " علاقة التعليم بالتنمية في المجتمع " ، الباحث الاجتماعي ، ع 2 ، السنة 2 ، جامعة منتوري قسنطينة ، سبتمبر 1999.
- 4 بوعناق علي ، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 .
- 5 جبارة زين العابدين ، " كل التفاصيل عن مشاريع وقروض لونساج " ، جريدة الشروق اليومي ، ع 3228 ، 2011/03/10.
- 6 خروف حميد وآخرون ، الإشكالات النظرية والواقع . مجتمع المدينة نموذجا ، دار البعث ، قسنطينة ، 1999 .
- 7 قرقب محمد ، " الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب . عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر " ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، وزارة التشغيل و التضامن الوطني ، الجزائر ، طرابلس ، 11 - 13 جويلية 2005.
- 8 لزعر علي ، " الشباب والطاقات المعطلة " ، دراسات سوسيولوجية . ظاهرة الشباب في الوطن العربي ، ع 2 ، ج 1 ، جامعة عنابة (معهد علم الاجتماع) ، أفريل 1991 .
- 9 ناجي سفير ، محاولات في التحليل الاجتماعي ، التشغيل ، الصناعة والتنمية ، ترجمة : الأزهر بوغنبوز ، ج 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، دون سنة نشر.

10 نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة نشر .

11 وكالة الأنباء الجزائرية ، " في نتائج آخر إحصاء للسكان " ، يومية النهار، ع 471 ، 2009/05/13.

12 وكالة التنمية الاجتماعية ، " رسالة وكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي شمال وسط لوكالة التنمية الاجتماعية بالجزائر العاصمة " ، ع 2 ، الجزائر ، جويلية / سبتمبر 2004.